



دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الإلكترونية بالبنوك

ياسر محمد سمرة ١، محمد فتحي عزازي ٢، سولاف حسين مصطفى درويش ٢

١ - كلية التجارة - جامعة دمياط

٢ - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

الملخص

هدفت هذا البحث إلى تحديد دور تطوير المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية، يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الخاصة المصرية، ويبلغ عددهم 17 بنك وتمثله مفردات الدراسة من المراجعين الماليين (داخليين وخارجيين) المحليين الماليين.

وتوصل إلى عدد من النتائج أهمها: يتوفر لدى البنوك التجارية المصرية الأطر الفنية والرقابية اللازمة لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية، يتوفر لدى البنوك التجارية المصرية أنظمة فعالة لمواجهة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية، يتوفر لدى البنوك التجارية المصرية استراتيجيات وسياسات والشفافية اللازمين لمواجهة المخاطر التي تواجه العمليات المصرفية الإلكترونية، يوجد لدى البنوك التجارية المصرية استراتيجيات وسياسات معتمدة من مجلس الإدارة لتقييم وإدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية وتعمل البنوك على مراجعة وتطوير هذه السياسات، تقوم دوائر وأقسام المخاطر في البنوك بدورها في متابعة وإدارة مخاطر العمل الإلكتروني بفاعلية، وتم إثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة، وجود اتفاق بين عينة الدراسة على أن وجود علاقة بين تكنولوجيا البنوك الإلكترونية ودور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الإلكترونية، لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة، وذلك فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة الميدانية الخاصة بتحليل أثر تكنولوجيا البنوك الإلكترونية على دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الإلكترونية بالبنوك المصرية.

وكانت أبرز التوصيات: ضرورة زيادة الاهتمام من قبل العاملين بالبنوك التجارية المصرية بالإبلاغ عن مخاطر العمليات التي تشرفون على إدارتها والإبلاغ عنها بشكل فوري للإدارة العليا في البنك، ضرورة زيادة الجهود نحو تطوير أداء وكفاءة العاملين من خلال التدريب حول مستجدات العمل المصرفي الإلكتروني والمخاطر التي تواجهه، ضرورة إخضاع معاملات دائرة المخاطر لعملية تدقيق داخلي، مع زيادة الاهتمام بعملية فحص سلامة أنظمة التشغيل والإبلاغ عن المخاطر أولاً بأول وإثباتها في تقارير دورية وتعريف العاملين بها، إلى جانب الإجراءات التي يتم اتخاذها لتفادي وقوع مثيلاتها مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر الإلكترونية.

Abstract

This research aimed to determine the role of internal audit development in managing the risks of electronic banking operations in Egyptian commercial banks. The study population consists of Egyptian private commercial banks. They number 17 banks, and the study vocabulary is represented by financial auditors (internal and external) and financial analysts.

He reached a number of results, the most important of which are: Egyptian commercial banks have the necessary technical and supervisory frameworks to manage the risks of electronic banking operations. The Egyptian commercial banks have a strategy and policy approved by the Board of Directors to assess and manage the risks of electronic liquidation activities, and the banks are working to review and develop this policy. Internal audit in risk management in electronic banks in the Egyptian commercial banks under study, there is agreement between the study sample that there is a relationship between electronic banking technology and the role of internal audit in electronic risk management, there are no statistically significant differences

between the study sample, with regard to the study variables. Field technology impact analysis Electronic banks have the role of internal audit in managing electronic risks in Egyptian banks.

The most prominent recommendations were: the need to increase the interest of the employees of the Egyptian commercial banks in reporting the risks of the operations that you supervise and report them immediately to the senior management of the bank, the need to increase efforts towards developing the performance and efficiency of employees through training on the developments of electronic banking and the risks it faces. The necessity of subjecting the risk department's transactions to an internal audit process, with increased attention to the process of examining the integrity of operating systems, reporting risks on a timely basis, proving them in periodic reports and introducing them to employees, in addition to the measures taken to avoid similar occurrences in the future.

Keywords: internal audit, Electronic risk management.

المقدمة:

نشأت البنوك التجارية وتطورت لتلبية حاجات المجتمع من الخدمات المالية المتعددة، وتعد البنوك التجارية جزء مهم من النظام المالي الذي يخدم المجتمع. ويتكون النظام المالي من شبكة من الأسواق المالية، والمؤسسات المالية، والشركات والأفراد، ورجال الأعمال، والحكومة، ويقدم النظام المالي العديد من الخدمات التي لا يستطيع الاقتصاد العمل دونها. وتمثل البنوك التجارية العمود الفقري للجهاز المصرفي المصري والذي يشكل حجر الأساس للنظام الاقتصادي في المصري، وبذلك فقد أصبحت نظم المعلومات المحاسبية أساس العمل الإداري لأي منظمة، ومنها البنوك التجارية، فمن خلالها يتم تحديد الحالة المالية للبنك، حيث تعمل نظم المعلومات المحاسبية في البنوك على جمع وتخزين البيانات ثم معالجتها وتحويلها إلى معلومات محاسبية ذات موثوقية وملائمة للمستفيدين منها لاتخاذ القرارات التخطيطية والتنفيذية والرقابية^(١)

أولاً: مشكلة الدراسة

للإفصاح المحاسبي أهمية كبيرة بالنسبة للشركات بشكل عام وكذلك للبنوك بشكل خاص، حيث إن الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالبنك بشكل دوري وفعال، ويزيد من مستوى الشفافية في البنوك التجارية، كما أنه يسمح للأخريين بتقييم أنشطة البنك، والمخاطر المتضمنة لهذه الأنشطة، وطرق التعامل معها.

ورغم أهمية وحتمية الإفصاح المحاسبي للبنوك التجارية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل ومعايير المحاسبة الدولية، إلا أن هناك صعوبات تعوق محدودات الإفصاح المحاسبي عن العمليات البنكية ولاسيما العمليات المصرفية الإلكترونية. حيث تم تنفيذ أكثر من ٤,٨ ألف تريليون عملية مصرفية عبر شبكة الانترنت كما ارتفع عدد مستخدمي خدمات البيع والشراء عبر الانترنت عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ٨٥٠ مليون شخص ويصل حجم الممارسات الخاصة للعمليات المصرفية الإلكترونية قرابة ١٣ تريليون دولار أمريكي، كما أن نحو ٥٨٪ من إجمالي البنوك على مستوى العالم لديهم مواقع على شبكة الانترنت^(٢)، ويمكن تجسيد مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية:

- ١- ما دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية؟
- ٢- ما دور تطوير المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية؟

ثانياً: الدراسات السابقة

يمكن تناول الدراسات السابقة على النحو التالي:

- ١- دراسة (عبد السلام، ٢٠٢٠)^(٣)

¹ Christian M, McNamara and al, Swiss finish to basel III, www.ssern.com, 2015

^٢ الفرجاني صلاح الدين محمد، مخاطر العمليات المصرفية عبر الحدود باستخدام شبكة الانترنت، مجلة المال والاقتصاد، ٢٠١٦.

^٣ عبد السلام، إيناس محمد، "تأثير نظم وخصائص المراجعة الداخلية على المخاطر الائتمانية وإنعكاسها على ربحية البنوك المصرية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٢٠.

- مجال الدراسة: البنوك المصرية
- عنوان الدراسة: تأثير نظم وخصائص المراجعة الداخلية على المخاطرة الائتمانية وانعكاسها على ربحية البنوك المصرية
- هدفت الدراسة : دراسة العلاقة بين تطبيق معايير المراجعة والتي تتمثل في معايير الخصائص معبرا عنها بالاستقلالية والموضوعية والمهارة والعناية المهنية، ومعايير الأداء ممثلة في تقييم وتطوير إدارة المخاطر وطبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، وإدارة أنشطة المراجعة الداخلية، وبين المخاطر الائتمانية وانعكاس ذلك على ربحية البنوك التجارية مقاسه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

٢- دراسة (سعيد، ٢٠٢٠) (١)

- مجال الدراسة: البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي
- عنوان الدراسة: العلاقة بين خصائص ممارسة المراجعة الداخلية والأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن في ظل آليات إدارة المخاطر المدرجة خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨
- هدفت الدراسة : دراسة بيان العلاقة بين خصائص ممارسة المراجعة الداخلية والأداء المالي
- أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:
أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير معنوي لمعايير خصائص المراجعة الداخلية بنسبة ٢٣,٩٪ على مخاطر الائتمان وبنسبة ١٦,٨٪ على مخاطر رأس المال وهما الأكثر تأثيراً، بينما هناك تأثير معنوي لمعايير أداء المراجعة الداخلية بنسبة ٣٣,٨٪ على مخاطر سعر الفائدة وبنسبة ٢٣,٩٪ على مخاطر الائتمان وبنسبة ٢٨,٦٪ على مخاطر رأس المال وهما الأكثر تأثيراً على التوالي.

- أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

أن تطبيق معايير وخصائص المراجعة الداخلية يمكن أن تحد من زيادة المخاطرة الائتمانية وبالتالي ينعكس ذلك بشكل إيجابي على الربحية والتي على ضوءها يتم تحقيق أهداف البنوك.

٣- دراسة (Lukorito, 2019) (٢)

- مجال الدراسة: البنوك التجارية في أوكرانيا
- عنوان الدراسة: أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية على إدارة المخاطر في البنوك التجارية في أوكرانيا.
- هدفت الدراسة : إلى تقييم أثر تطبيق معايير المراجعة الداخلية على إدارة المخاطر في البنوك التجارية في أوكرانيا، حيث قد سجلت البنوك التجارية نموا كبيرا وتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق قواعد الحوكمة والتي تتضمن تطبيقاً لمعايير المراجعة الداخلية للحفاظ على حقوق المساهمين.

٤- دراسة (محمد & السبيرايوي، ٢٠١٩) (٣)

- مجال الدراسة: البنوك التجارية السودانية
- عنوان الدراسة: قياس درجة التزام البنوك التجارية بتطبيق معايير الخصائص والأداء لممارسة المراجعة الداخلية
- هدفت الدراسة : إلى قياس درجة التزام البنوك التجارية بتطبيق معايير الخصائص والأداء لممارسة المراجعة الداخلية وأثر ذلك على العائد والمخاطرة دراسة حالة في البنوك السودانية، فبالرغم من المشاكل التي تواجه البنوك التجارية السودانية من صعوبات إلا أن

١ سعيد، أحمد محمد، "دراسة بيان العلاقة بين خصائص ممارسة المراجعة الداخلية والأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن في ظل تطبيق آليات إدارة المخاطر المدرجة خلال الفترة من العام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، عمان، الأردن، ٢٠٢٠

2 Lukorito, j ola "The effect of internal audit standards on risk management in commercial banks in Ukraine" he board and the audit committee. Available at SSRN 686, 2019

٣ محمد، زياد الدين & السبيرايوي، عمر عبد الله، " قياس درجة التزام البنوك التجارية بتطبيق معايير الخصائص والأداء لممارسة المراجعة الداخلية وأثر ذلك على العائد والمخاطرة دراسة حالة في البنوك السودانية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، الكلية، كلية الأعمال، ٢٠١٩

بعضها يسعى إلى تطبيق المعايير المتعلقة بالمراجعة الداخلية وآليات الحوكمة التي تتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة لغرض مواكبة التطور الحاصل في البنوك الأجنبية

● أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

أنه لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر المصرفية، ومن نتائج الدراسة الإشارة إلى ضعف النظام المصرفي في مواكبة التطور الحاصل في معايير المراجعة وتلك النتيجة تساهم في تسليط الضوء على العلاقة الهامة بين الرقابة والمراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية.

٥- دراسة (Jonall,2019) (١)

● مجال الدراسة: البنوك التجارية في الهند

● عنوان الدراسة: دراسة أثر معايير ممارسة المراجعة الداخلية على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك التجارية في الهند.

● هدفت الدراسة : إلى التعرف على تأثير معايير المراجعة الداخلية (الأداء والخصائص) على مخاطر السيولة والائتمان في عينة من البنوك الهندية، وذلك لغرض اكتشاف قوة العلاقة وطبيعة العلاقة بين المتغيرات، حيث تم قياس المخاطر المصرفية والتي تمثل السيولة بنسبة الأصول السائلة إلى الودائع ومخاطر الائتمان مقاسه بنسبه القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، أما بالنسبة لمعايير المراجعة الداخلية فقد تم القياس باستبيان لبيان درجة الالتزام بالتطبيق.

● أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

أن هناك علاقة عكسية بين تطبيق معايير المراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية، ففي حالة زيادة درجة الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية ساهم ذلك في خفض درجة المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية.

أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معايير المراجعة الداخلية وبين المخاطر المصرفية، حيث أظهرت النتائج إلى أن زيادة درجة الالتزام بمعايير خصائص المراجعة الداخلية ساهم في خفض درجة المخاطر، بمتوسط حسابي قدره ٢٣,٦٪ وإن زيادة درجة الالتزام بمعايير أداء المراجعة الداخلية ساهم في خفض درجة المخاطر بمتوسط حسابي قدره ١٤,٧٩٪، وهو ما يشير إلى أهمية الأثر الناتج من تطبيق معايير المراجعة الداخلية على المخاطر المصرفية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

- ١- الكشف عن طبيعة ومفهوم العمليات المصرفية الإلكترونية بالبنوك التجارية المصرية
- ٢- التعرف على دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية.
- ٣- تحديد دور تطوير المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

- ١- تشجيع استخدام الأساليب المعاصرة في تطوير الإفصاح المحاسبي، والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية المصرية.
- ٢- مواكبة متطلبات لجنة بازل في البنوك التجارية المصرية.
- ٣- تطوير العمليات المصرفية الإلكترونية والحد من مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية.

ب- الأهمية العملية

- ١- ما طبيعة ومفهوم العمليات المصرفية الإلكترونية بالبنوك التجارية المصرية
- ٢- ما دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية
- ٣- ما دور تطوير المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية.

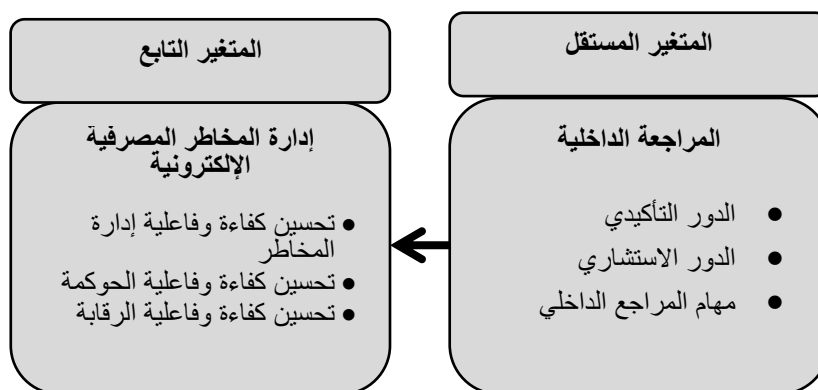
خامساً: فروض الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية:

- (١) يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لدور محددات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية بالبنوك التجارية المصرية في تطوير دور المراجعة الداخلية.
- (٢) توجد علاقة ذات دلالة معنوية لتطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية.

¹ Jonall,Holan, "The effect of internal audit practice on liquidity and credit risk in commercial banks in India" Journal of Social Information, 12(6), 15-22, 2019

سادسًا: نموذج الدراسة:



المصدر: من إعداد الباحثة

سابقًا: منهج الدراسة:

قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة محل الدراسة كما هي دون تدخل، كما يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كميّاً وكمياً، بحيث يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، ولا يتوقف المنهج الوصفي عند وصف الظاهرة فقط، بل يتعدى ذلك إلى التعرف على العلاقات بين المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة والتنبؤ بها" إضافة إلي:

- الدراسة النظرية: تعتمد على المنهج الاستقرائي حيث تم جمع المعلومات والبيانات من المكتبات في شكل كتب ورسائل، والدوريات، والمؤتمرات والندوات الخاصة بموضوع الدراسة.
- الدراسة الميدانية: تعتمد على استخدام المنهج الاستنباطي عن طريق البدء بوضع فروض للدراسة ثم اختبار مدى صحة تلك الفروض من أجل استخلاص نتائج تفيد في تحقيق أهداف البحث وذلك باستخدام بعض الأساليب الإحصائية، هذا وقد تم الإعتماد على استمارة الاستقصاء في جمع البيانات اللازمة بجانب المقابلات الشخصية لتوضيح أي استفسار.

ثامناً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الخاصة المصرية، ويبلغ عددهم 17 بنك وتمثله مفردات الدراسة من المراجعين الماليين (داخليين وخارجيين) المحللين الماليين.

جدول رقم (١)
مجتمع الدراسة

م	اسم البنك	عدد الفروع	المحللين الماليين	المراجعين الماليين
١	البنك الوطني المصري	٣٩	٤٠	١٥٦
٢	مصرف أبو ظبي الإسلامي	٧٠	٧١	٢٨٠
٣	بنك أبو ظبي الوطني	٥٦	٥٧	٢٢٤
٤	بنك اتش اس بي سي مصر	١٠٠	١٠١	٤٠٠
٥	بنك الإتحاد الوطني - مصر	٦	٧	٢٤
٦	بنك القاهرة	٢٢٣	٢٢٤	٨٩٢
٧	بنك المؤسسة العربية المصرفية - مصر	٢٠	٢١	٨٠
٨	بنك باركليز مصر	٤٨	٤٩	١٩٢
٩	بنك بيربوس مصر	٥٢	٥٣	٢٠٨
١٠	بنك فيصل الإسلامي	٢٢	٢٣	٨٨
١١	بنك قناة السويس	٣٠	٣١	١٢٠
١٢	البنك الأهلي سوسينيه جنرال	١٥٠	١٥١	٦٠٠
١٣	بنك بي ان بي باريبا	١٦	١٧	٦٤
١٤	البنك التجاري الدولي	١٥٢	١٥٣	٦٠٨

١٥	بنك كريدي اجريكول مصر	٤٥	٤٦	١٨٠
١٦	بنك الإسكندرية	١٧١	١٧٢	٦٨٤
١٧	البنك المصري الخليجي	١٥	١٦	٦٠
	الإجمالي	١٢١٥	١٢٣٢	٤٨٦٠

المصدر: إعداد الباحثة بالإستعانة بالمواقع الإلكترونية للبنوك والاستثمار من الفروع الرئيسية، ٢٠٢١م.

تاسعاً: أهم المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة في الدراسة:

- ١- **المراجعة الداخلية:** هي نشاط تقديمي مستقل تقوم به إدارة أو قسم داخل المؤسسة مهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم أداء الإدارات والأقسام في هذه الدراسة المؤسسة، وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا، كما أنها رقابة إدارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فاعلية الوسائل الرقابية الأخرى. (١)
- ٢- **إدارة مخاطر المصرفية:** هي تنظيم مكتمل يهدف إلى مجابهة المخاطر بالفصل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختبار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب. (٢)

عاشراً: حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في كل من الحدود التالية:

- ١- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية في البنوك التجارية الخاصة ب. ج. م. ع
- أسباب اختيار قطاع البنوك التجارية الخاصة كمجال للدراسة:

هناك مجموعة من الأسباب التي دعت الباحث لاختيار قطاع البنوك التجارية الخاصة كمجال تطبيق الدراسة، ومن هذه الأسباب ما يلي:

- نظراً الأهمية قطاع البنوك للإقتصاد القومي، حيث أنها تعتبر الشريان الداعم للإقتصاد المحلي، فهي تقوم بتعبئة أموال المدخرين، ثم توجيهها إلى قطع الإستثمار، لبناء مشاريع منتجة وخلق عمل، ووظائف قد تنتج عن تلك المشاريع، وبالتالي تنشيط وتنمية الإقتصاد الوطني لذا فإن صحة وفاعلية الإقتصاد المحلي بشكل عام، ما هو إلا انعكاس لصحة وقدرة البنوك التجارية علي تعبئة المدخرات ثم تحويلها إلى استثمارات، مما يؤكد أن أي قرار ليس علي القدر الكافي من الفاعلية، والكفاءة قد يضر الإقتصاد القومي بأكمله وليس البنك فقط وحتى تتجنب البنوك هذه المخاطر، وكيفية مواجهتها والقدرة علي المنافسة.
- حاجة البنوك التجارية الخاصة إلى تطوير الخدمة المصرفية وزيادة جودتها، وذلك لأن هذا القطاع يتميز بشدة المنافسة وبيئة بها أعمال نسبة كبيرة من المخاطر.
- الأزمة المالية العالمية التي يمر بها العالم حالياً، والتي كان سببها انخفاض مستويات الأداء، ونقص المعرفة.
- ارتفاع الوعي لدي طالب الخدمات المصرفية، مما دفع البنوك التجارية الخاصة، لتكون علي مستوي أعلى من التقدم والحدثة في الإدارة، والجودة في تقديم المعلومات للمستثمرين
- الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الإقتصاد المصري، مما يحتاج إلى الأداء الجيد والمتميز وجودة تقديم الخدمات المصرفية داخل البنوك التجارية بوجه عام والخاصة منها بشكل خاص.

ومما تم عرضه، يتبين أن قطاع البنوك التجارية فقد اجتمع في قطاع البنوك التجارية الخاصة كل الصفات المطلوبة للاختيار، وهي: أهمية القطاع، ومدى حاجته واستخدامه، لمتغيرات الدراسة، وكدي حاجة القطاع إلي الدراسة.

٢- **الحدود البشرية للدراسة:** اقتصر المجال البشري للدراسة المراجعين الماليين.

٣- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة الحالية علي دراسة دور المرجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية.

٤- **الحدود الزمنية:** اقتصرت الدراسة علي البيانات المتوافرة عن البنوك محل الدراسة لعامي (٢٠٢٠م - ٢٠٢٢م)

الاطار النظري

١ سعيد، أحمد محمد، " دراسة بيان العلاقة بين خصائص ممارسة المراجعة الداخلية والأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن في ظل تطبيق آليات إدارة المخاطر المدرجة خلال الفترة من العام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، عمان، الأردن، ٢٠٢٠

٢ الفرغاني صلاح الدين محمد، مخاطر العمليات المصرفية عبر الحدود باستخدام شبكة الانترنت، مجلة المال والاقتصاد، ٢٠١٦

أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية: تولى معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IIA) مسؤولية تطوير مهنة المراجعة الداخلية، حيث نشأ عام ١٩٤١ بغرض تطويرها والاعتراف بها، والترويج لها كمهنة، إيجاد أنظمة وقواعد ووضع معايير دولية لضبطها، وبرز دور (IIA) حينما أصدر في ١٩٤٧ نشرة مسؤوليات المراجع الداخلي التي تحدد (طبيعة المراجعة الداخلية، أهدافها، مسؤوليات المراجع الداخلي). وقد ورد في هذه النشرة تعريف للمراجعة الداخلية بأنها "نشاط محايد يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية باعتبارها أساساً لتقديم خدمات وقائية للإدارة، وهي نوع من أنواع الرقابة التي تعمل عن طريق قياس فاعلية أنواع الرقابة الأخرى وتقييمها وتهتم بالعمليات ذات الطبيعة المحاسبية والمالية".^(١)

من خلال التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية أداء رقابية محايدة هدفها وقائي، تشمل العمليات المالية والمحاسبية، وتقوم بخدمة الإدارة فقط. وفي ١٩٧١ أصدر (IIA) تعريفاً للمراجعة الداخلية بأنها "نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة لمراجعة عملياتها بقصد تقديم خدمة إلى الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءً على جزء من نظام الرقابة الإدارية، تعمل عن طريق قياس وتقييم فاعلية نظم الرقابة الأخرى وتقييمها".^(٢)

من خلال التعريف يتضح توسع مجال المراجعة الداخلية لتشمل جميع عمليات المنشأة (مالية وغير مالية)، تقوم بقياس وتقييم فاعلية نظم الرقابة، وتقديم خدمات رقابية بناءً على الإدارة.

وأستمر (IIA) بتحديث تعريف المراجعة الداخلية خلال الأعوام ١٩٨١، ١٩٩١، وفي ١٩٩٩ ونتيجة للزيادة في حالات فشل المنشآت في الولايات المتحدة أصدر (IIA) تعريفاً جديداً للمراجعة الداخلية ينسجم مع الظروف والأوضاع الجديدة بأنها "نشاط استشاري موضوعي ومطمئن، يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحسينها، تساعد المراجعة المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة وتحسين فعاليتها".^(٣)

من خلال التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية نشاط استشاري موضوعي يهدف إلى زيادة عائد عمليات المنشأة وتحقيق أهدافها، واعترافاً بأهمية مفهوم الحوكمة تقوم المراجعة الداخلية كونها أداء رقابية بتقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، والحوكمة.

وفي ٢٠٠١ أصدر (IIA) تعريفاً حديثاً للمراجعة الداخلية بأنها "نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها. وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، وعمليات الحوكمة"^(٤) من خلال التعريف يتضح أن المراجعة الداخلية نشاط توكيدي استشاري مستقل ومحايد يساعد بكل مهنية وموضوعية الإدارة في تحقيق أهداف المنشأة، عن طريق مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها لتقييم وتحسين كفاءة عمليات كلاً من (إدارة المخاطر، الرقابة، الحوكمة) مما يؤدي إلى إضافة قيمة للمنشأة.

ثانياً: أهداف المراجعة الداخلية:

تسعى المراجعة الداخلية من خلال وظائفها وأنشطتها إلى:

- (أ) التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعية والسياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا، وتقييمها وإبداء الرأي حيالها وتحليل الانحرافات وتقديم الاقتراحات لتجنبها مستقبلاً.
- (ب) التأكد من المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة.
- (ج) تقييم كفاءة استخدام الموارد والأصول من الناحية الاقتصادية، والتحقق من وجود حماية كافية للأصول ضد الفقد والسرقة.

١ سمرة، ياسر محمد السيد، إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية، المجلة

المصرية للدراسات التجارية، العدد ٣، المجلد ٣٥، ٢٠١١

٢ نور الدين، أحمد قايد، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٥

٣ المرجع سابق: ص ٥٨

٤ الوردات، خلف عبد الله، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،

الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٧

- (د) اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة.
- (هـ) مراجعة إجراءات إدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر، ومراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر.
- (و) إعداد تقارير مفصلة دورية بنتيجة المراجعة ورفعها إلى أعلى سلطة تنفيذية، والتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

وهناك أهداف أخرى يمكن استنباطها من واقع تعريف معهد (IIA) الصادر ٢٠٠١: مساعدة المنشأة في تحقيق أهدافها، تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، الرقابة، الحوكمة، وإضافة قيمة.

ثالثاً: وظائف المراجعة الداخلية:

تتمثل وظائف المراجعة الداخلية في وظيفتين أساسيتين:

- أ- **وظيفة تأكيدية:** تهتم بالتقييم الموضوعي للأدلة من أجل تقديم رأي مستقل أو استنتاجات تخص العملية أو النظام أو غيرها من الموضوعات. وتتحدد طبيعة ونطاق مهمة التأكيد بواسطة المراجع الداخلي، ويوجد ثلاثة أطراف مشاركة في خدمات التأكيد (الشخص أو المجموعة المشاركة في العملية، الشخص أو المجموعة القائمة بالتقييم (المراجع الداخلي) الشخص أو المجموعة المستخدمة للتقييم).
- ب- **وظيفة استشارية:** هي بطبيعتها توجيهات، وتنفذ بناء على طلب خاص من العميل، وطبيعة ونطاق المهمة الاستشارية خاضعين للاتفاق مع العميل، وتشمل الخدمات الاستشارية طرفين (الشخص أو المجموعة التي يقدم الخدمة (المراجع الداخلي)، الشخص أو المجموعة التي تبحث وتتسلم النصيحة أي عميل المهمة).

وتتضح أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في كونها شاملة لكافة عمليات المنشأة ومستمرة على مدار العام، وتعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى تواجد المراجع الداخلي الدائم في المنشأة الأمر الذي يجعله مطلع على كل نواحي النشاط والإجراءات.

رابعاً: المراجعة الداخلية في ظل إدارة المخاطر المؤسسية:

قد شهدت المراجعة الداخلية تطور كبير نتيجة لتطور بيئة الأعمال في السنوات الماضية، سواء كانت تطور معايير ممارسة المهنة، والإصدارات المهنية المختلفة، والقوانين، والتشريعات التي قامت بتفعيل آليات المراجعة لاكتشاف الأخطاء، وقد كان من بين هذه الآليات هو دور المراجعة الداخلية في مراجعة تلك المخاطر، والذي يساهم بصورة فعالة في تحسين عملية إدارة المخاطر مع تقديم الاقتراحات والنصائح، وذلك بالإضافة إلى الإشراف على هيكل الرقابة الداخلية الذي أصبح لا غنى عنه في إدارة المخاطر في كافة المؤسسات. (سمر، ٢٠١١)

ولفهم كيف يمكن أن تسهم المراجعة الداخلية في عمليات إدارة المخاطر فمن الأفضل البدء من تعريف المراجعة الداخلية وفقاً لمعهد المراجعين الداخليين IIA الصادر عام ٢٠٠٤ حيث عرف المراجعة الداخلية على أنها تقديم تأكيد موضوعي عن مدى فعالية أنشطة إدارة المخاطر، وأنها تدار بطريقة مناسبة، وكذلك التأكد من مدى فاعلية عمل نظم الرقابة الداخلية، وتقديم النصح والإرشاد لتحسين عمل إدارة المخاطر والرقابة عليها.

كما عرف معهد المراجعين الداخليين المراجعة الداخلية في عام ٢٠١٢ على أنها نشاط استشاري مستقل، وموضوعي لضمان إضافة قيمة، وتحسين عمليات المؤسسة، كما تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم منهج منظم، ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، والرقابة وعمليات الحوكمة.

ويتضح من التعريفات سابقة الذكر أن الأدوار الجديدة للمراجعة الداخلية تم اشتقاقها من إدراك طبيعة إدارة المخاطر حيث إنها تحتاج إلى خدمات استشارية، وخدمات تتعلق بضمان إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة بالإضافة إلى مشاركتها في تحسين أدوات الرقابة.

ونتيجة لذلك قد تغيرت ملامح خطة المراجعة الداخلية حيث زاد الاهتمام بعمليات إدارة المخاطر حيث إن لها تأثير على خطة المراجعة، كما تعد مراجعة الرقابة على مخاطر عنصراً مهماً في خطة المراجعة، وهذا يساعد في تصميم عملية المراجعة، ويترتب على ذلك أن

المؤسسات ذات المخاطر العالية سوف تسعى إدارة المراجعة الداخلية إلى تحقيق عمليات مراجعة أكثر صرامة لعملية الرقابة على المخاطر. (1)

خامساً: مفهوم العمليات المصرفية الإلكترونية:

إن مصطلح العمليات المصرفية الإلكترونية يعني قيام البنوك بتقديم الخدمات المصرفية سواء العمليات التقليدية أو العمليات الحديثة وذلك باستخدام وسائط الاتصال الإلكترونية أهمها الإنترنت بهدف تعزيز حصتها في السوق المصرفي وخفض التكاليف وتوسيع نطاق خدماتها داخل وخارج حدودها وبشكل أساسي زيادة العائد مع مواكبة التطور العالمي في جميع مجالاته بدأت البنوك في تطوير ما تقدمه من خدمات من خلال ما يعرف بالبنوك الإلكترونية (2)

هذا وتقوم فكرة البنوك الإلكترونية على أساس قيام العميل بإدارة حسابه البنكي من خلال شبكة الإنترنت سواء من منزله أو مكتبه أو حتى هاتفه المحمول فهي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع الكترونية لتسهيل انجاز مختلف العمليات المصرفية التي كان يتم انجازها في البنوك التقليدية بشكل إلكتروني. (3)

ويمكن النظر إلى تلك البنوك من حيث توأجدها إلى:

- بنك فعلي: وهو البنك بمفهومه التقليدي والذي يكون له مقر وفروع لتقديم الخدمات المصرفية، ويقوم موظفوه باستقبال الزبائن وتقديم الخدمة المصرفية لهم، إلى جانب أعماله اليومية الأساسية حيث يقوم بتنفيذ أعمال مصرفية الكترونية عبر الإنترنت أو بوسائل الاتصال الإلكتروني.

- بنك افتراضي: حيث لا يتواجد هذا البنك على أرض الواقع فليس له فروع تستقبل الزبائن وتقدم لهم الخدمة المصرفية التقليدية على الإطلاق، وإنما يتم انجاز جميع المعاملات المصرفية بشكل إلكتروني من خلال الإنترنت.

هذا ويتكون أي نظام صيرفة الكترونية من خمسة عناصر أساسية وهي تعتبر مكونات أي نظام تكنولوجي معلومات وهي:

أ- الأفراد: هم كل عنصر بشري يساعد في انجاز نظام المصرفية الإلكترونية سواء مستخدمي هذا النظام من محاسبين وموظفين وإداريين وزبائن، فضلاً عن الاختصاصيين المسؤولين عن تشغيل النظام وإدارته من مهندسين ومبرمجين عن إعداد برامج.

ب- الأجهزة: كافة أنواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة في عمليات المصرفية الإلكترونية من حواسيب وسيرفرات وأجهزة اتصال وأجهزة تخزين وأي ملحقات مادية بأجهزة الحاسوب والنظام.

ج- البرامج: تشمل برامج أنظمة التشغيل وهي برامج النظام التي تقوم بتشغيل الحاسب الآلي، وبرامج التطبيق التي يتم تنفيذها من قبل المستخدم النهائي للبرامج.

د- البيانات: هي مدخلات نظم المعلومات وهي المواد الأولية وتعتبر ذات قيمة عالية في النظام لذلك فحسن استخدامها بكفاءة وفاعلية يحقق الفائدة.

هـ- الشبكات: تشمل على تكنولوجيا الاتصالات وكذلك الاتصالات بعيدة المدى ومختلف الشبكات من الإنترنت والشبكات الداخلية والخارجية.

إن قيام البنك بعملياته الإلكترونية بحاجة لتوفر هذه المكونات جميعاً وغياب أحد هذه المكونات الخمس يفشل عملية المصرفية الإلكترونية.

سادساً: طبيعة ووسائل نظام الدفع الإلكتروني:

١- مفهوم الدفع الإلكتروني:

¹ R. M. Mash'al, Internal Audit Roles in Risk Management from, 2012

٢ مندور، عصام عمر أحمد، البنوك الوضعية والشرعية النظام المصرفي - نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣

٣ الطائي، محمد عبد حسين، التجارة الإلكترونية - المستقبل الواعد للأجبال القادمة عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠

يعني نظام الدفع الإلكتروني بأن عملية الدفع التي تتم بدون استخدام الأوراق، فعمليات التسديد تتم إلكترونياً، ويجب في هذه المنظومة توافر مقومات أساسية أهمها سهولة الاستخدام وعدم الحاجة لبرامج وأجهزة معقدة ويتكون نظام الدفع من خمسة عناصر أساسية:

- العميل: وهو الزبون وهو من يدفع ثمن السلعة المشتراه إلكترونياً ويكون الثمن هو مقابل حصوله على سلعة أو خدمة معينة.

- التاجر: وهو من يتلقى الدفعة الإلكترونية ويستقبلها من العميل مقابل تقديمه للسلعة أو لخدمة معينة.

- المصدر: وهو مصدر أداة الدفع الإلكترونية وفي الغالب يكون بنك أو مؤسسة مالية.

- المنظم: من ينظم عملية الدفع الإلكتروني وفي الغالب الدوائر الحكومية التي تختص بأعمال المصارف وخصوصاً العمليات الإلكترونية.

- غرفة التفاوض الإلكتروني: وهي شبكة إلكترونية تنقل الأموال من خلالها بين البنوك.

٢- وسائل وطرق الدفع الإلكتروني الحديثة:

تعدت الوسائل التي يتم تنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية من خلالها ومن هذه الوسائل ما هو سهل الحصول عليه وتكلفته منخفضة ومنها تستخدمه شريحة معينة من العملاء وأهم هذه الوسائل: (١)

- البطاقات البنكية الإلكترونية:

بطاقة تحتوي على شريط ممغنط يصدرها بنك أو مؤسسة مالية باسم شخص يحملها يستطيع حاملها من خلالها شراء السلع من تجار قابلي لهذه البطاقات أو بالسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي وذلك دون الحاجة لحمل أموال نقداً مع تطور التكنولوجيا فقد تم استحداث طراز من البطاقات البنكية يسمى البطاقات الذكية وهي تحتوي على خلية إلكترونية لتخزين البيانات بالإضافة للشريط الممغنط، وتمتاز هذه البطاقات بزيادة درجة الأمان فيها عن البطاقة الممغنطة وتقسّم البطاقات البنكية الإلكترونية لعدة أنواع هي:

أ- **بطاقات دفع أو بطاقة خصم:** وهي تصدر للعميل وتحمل اسمه وتكون مربوطة بحسابه الجاري فهي تسحب من رصيده الجاري وإذا لم يكن الرصيد كافي لا تتم عملية الدفع وتسمى خصم لأنها تخصم من حساب العميل فوراً.

ب- **بطاقة انتمان:** بطاقات تمنح حاملها سقف محدد من المبالغ المالية وهي تكون برسوم إصدار سنوية وكذلك فوائد تدفع على الرصيد المستغل من السقف الممنوح وهناك شركتان عالميتان في مجال بطاقات الانتمان وهما شركة **Master Card** و **Visa** وتقوم هذه الشركات بالسماح للبنوك بإصدار بطاقتها.

ج- **بطاقات الخصم الشهري (الوفائية):** بطاقات انتمان تمنح للعميل بسقف محدد برسوم إصدار سنوية ولكن يقوم العميل بالدفع كاملاً في المدة المحددة والتي تكون بين ثلاثون إلى خمسة وأربعين يوماً ولا يتم تقسيط القيمة عليه وهناك شركة رائدة في هذا المجال وشركة **American Express**

د- **بطاقات مسبقة الدفع:** وهي بطاقة انتمان مدفوعة القيمة حيث يقوم العميل بتغذية هذه البطاقة بأرصدة سواء من حسابه البنكي أم بدفع نقدي في رصيد البطاقة لكي يتمكن من استخدام البطاقة في عمليات الشراء والسلع والخدمات، أو في عملية السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي.

- النقود الإلكترونية:

تعددت واختلقت تعريفات النقود الإلكترونية وذكر بأنها تلك النقود التي يتم تداولها عبر الوسائل الإلكترونية وبهذا المفهوم تم إدراج جميع وسائل الدفع المستخدمة في البنوك الإلكترونية، وهناك من ذكر بأنها منتجات دفع متنوعة يستخدمها المستهلك لدفع المستحقات بطريقة إلكترونية كما عرفت بأنها وحدات إلكترونية لكل وحدة قيمة مالية معينة وهي مقبولة كوسيلة دفع لما لها من قوة إبراء مصدرها اتفاق أطراف المعاملة، وهنا وجه الاختلاف عن النقود التقليدية التي مصدر قوتها القانون، وبذلك فإن مفهوم النقود الإلكترونية تشتمل على صورتين الأولى هي بطاقة مسبقة الدفع ذات استخدامات متعددة وتسمى بطاقة مختزنة القيمة أو محفظة نقود الكترونية، والصورة الثانية هي آلية دفع مسبقة تسمح بالدفع من خلال شبكة الإنترنت وتسمى نقود الشبكة أو النقود الرقمية.

١ مروة ياسر عبد العزيز ، " قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية ومحدداته في ضوء مقررات لجنة بازل

" ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، ٢٠١٥

- الشبكات الإلكترونية:

تعتمد فكرة الشبكات الإلكترونية على وجود وسيط بين البائع والمشتري لإتمام عملية التفاوض ويكون البنك هو الوسيط ويشترط هنا وجود حساب بنكي لكل من الطرفين لدى البنك، وتحديد التوقيع الإلكتروني لهما. (١)

- الاعتماد المستندي البنكي الإلكتروني:

هي اتفاقية بين البنك كوسيط بين البائع والمشتري وتسمح هذه الاتفاقية للبنك بتحويل قيمة الصفقة من المشتري للبائع عندما يقوم البائع بتقديم مستندات تسمح بذلك الإجراء وذلك كضمان لحقوق الطرفين.

- التحويل المالي الإلكتروني:

يعتمد هذا التحويل على قيام عملاء البنك بإجراء تحويلات الكترونية لعملاء آخرين الكترونياً، دون الذهاب للبنك وطلب التحويل حيث يقوم بذلك من مكتبه أو منزله، ويكون أطراف هذه المعاملة شخصاً طبيعياً أو معنوياً، ويمكن أن تكون لمستفيد في نفس البنك أو بنك آخر. (٢)

٣- مزايا وسائل وطرق الدفع الإلكتروني:

يحق استخدام وسائل الدفع الإلكترونية العديد من المزايا: (٣)

- سهولة الاستخدام، حيث تمنح حاملها الشعور بالأمان بدل حمل النقود الورقية، مع فرصة الحصول على ائتمان مجاني لفترة محددة، كذلك سرعة إتمام الصفقة عند استخدام البطاقة.

- تحقق وسائل الدفع الإلكترونية للتاجر القابل لهذه الوسيلة ضمان قوي لحقوقه، دون تحمل مخاطر نقص السيولة ومتابعة الديون والاحتفاظ بمستندات الديون، حيث يتم نقل كامل العبء على البنك.

- تحقق وسائل الدفع الإلكترونية لمصدرها إيرادات وإيرادات للمصرف من خلال رسوم إصدار البطاقة وتجديدها وعمولات الاستخدام والسحب والشراء، كما أنها تحقق إيرادات عالية من فوائد كشف الحساب وغرامات تأخير السداد.

٤- عيوب وسائل الدفع الإلكتروني:

على الرغم من مزايا وسائل الدفع الإلكتروني إلا أنه يشوبها بعض العيوب سواء لحاملها أو للتاجر وكذلك للبنك وأهمها: (الطائي، ٢٠١٠)

- يسبب استخدام البطاقة لحاملها زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية للزبون وتثقل كاهله بالديون، وتسهيل عملية شرائه لسلع غير ضرورية لتوفر إمكانية السحب بالاقتراض، كما أن عدم تسديد حامل البطاقة في أوقات السداد يوقعه في مشكلة زيادة الدين وكذلك التعثر وسوء تصنيف درجة العميل.

- إن سوء استخدام التاجر لوسيلة الدفع الإلكترونية عند التعامل بها أو مخالفته لشروط التعامل الموقعة مع البنك أو شروط البلد أو شروط الشركة الأم صاحبة البطاقة يؤدي لفقدانه حقه في التعامل من خلال هذا المنفذ مما يؤدي لصعوبات للتاجر في ممارسة أنشطته التجارية، وخصوصاً أن كثير من الزبائن لا يقومون بالشراء إلا من خلال طرق الدفع الإلكترونية.

- يقوم البنك بتحمل نفقات عالية لإدارة هذا النظام بشكل سليم، كما أن تعثر العملاء عن التسديد يوقعه في خسائر، كما يتعرض البنك لمخاطر تنشأ عن سوء الاستخدام أو فشل النظام.

سابعاً: منافع التوزيع الإلكتروني:

١ مندور، عصام عمر أحمد، البنوك الوضعية والشرعية النظام المصرفي - نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣

٢ الزين، سليمان ضيف الله، التحويل الإلكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القانونية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢

٣ مندور، عصام عمر أحمد، البنوك الوضعية والشرعية النظام المصرفي - نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣

هي تلك المنافذ التي يستخدمها العملاء للحصول على الخدمة المصرفية الإلكترونية حيث يقوم بدفع قيمة الخدمة أو السلعة للتاجر من خلال وسيلة الدفع باستخدام منافذ الدفع المتاحة له وأهم منافذ التوزيع وأكثرها انتشاراً.

- ١- **أجهزة الصراف الآلي:** هي أجهزة الكترونية تابعة للبنك وهذه الأجهزة تختلف حسب خيارات استخدامها فمنها يقوم بعملية سحب نقدي فقط، ومنها من يقوم بعدة خدمات للعميل من سحب وإيداع نقدي وتحويل خارجي وتبديل عملات والعديد من الخدمات.
 - ٢- **ماكينات البيع:** هي ماكينات تكون في المحلات التجارية وأماكن تقديم الخدمات، حيث يقوم الزبون بدفع ثمن السلعة من خلال تمرير بطاقته الإلكترونية في هذه الماكينة وتحديد مبلغ العملية فيتم التحويل الإلكتروني من حساب العميل لحساب التاجر.
 - ٣- **الصيرفة المنزلية:** وتتم من خلال حاسوب شخصي للعميل سواء في المكتب أو في المنزل ويتم ربطه بجهاز الحاسوب في البنك ليتمكن من إتمام عملياته المصرفية وذلك من خلال شبكة خاصة.
 - ٤- **البنك المحمول:** يقوم العميل بتنفيذ عملياته المالية ومتابعة أرصده وتلقي الخدمة المصرفية الإلكترونية من خلال جهاز هاتفه المحمول.
 - ٥- **البنك الناطق:** وهو يعني تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية من خلال الاتصال الهاتفي على أرقام محددة للبنك وتمكنه من الحصول على خدماته التي يرغب بها، ويكون الرد آلياً وليس من قبل موظف.
 - ٦- **خدمات الرسائل القصيرة:** توفر البنوك خدمات لعملائها وهي استقبال رسائل قصيرة من المصرف وتتنوع هذه الرسائل ما بين رسائل دعائية وترويجية بخدمات البنك وحملاته ورسائل مباشرة تقوم بإبلاغ العميل بالحركات التي تحدث على حساباته أول بأول كما توفر هذه الخدمة إشعارات للعملاء باستحقاق الشيكات الواردة على حسابه وتواريخ استحقاق القروض، وإبلاغه في حال إصدار بطاقات له.
 - ٧- **مركز خدمة العملاء (مركز الاتصال):** تقوم البنوك بتشغيل مراكز الاتصال وخدمة العملاء عن طريق اتصال العملاء بأرقام مركز الاتصال وذلك بهدف الحصول على خدماتهم المصرفية والاستعلام عنها، كما يستطيع الحصول على خدمات البنك العامة والاستفسار عن أسعار الفوائد والودائع والفروض.
 - ٨- **بنوك الإنترنت (الإلكترونية):** تعتبر بنوك الإنترنت أوسع القنوات انتشاراً وأكثرها سهولة وأهمية بفضل ازدياد عدد مستخدمي الإنترنت وتقوم فكرة البنوك الإلكترونية على فكرة قيام العميل بإدارة حسابه البنكي من خلال شبكة الإنترنت سواء من منزله أو مكتبه.
 - ٩- **أجهزة تبديل عملات آلية:** جهاز تبديل عمله آلي يتواجد في فروع البنك الآلية يقوم بتنفيذ عمليات تبادل للعملات ضمن السقوف المحددة والأسعار المحددة من البنك.
 - ١٠- **خدمات الدفع الإلكتروني:** ويتم استخدامها لتسديد الفواتير الكترونياً من خلال إما الدخول لموقع البنك أو من خلال الدخول لموقع الجهة صاحبة الفاتورة.
 - ١١- **خدمة تسديد آلي للفواتير:** وهو اتفاق بين أطراف المعاملة الثلاث وهم البنك والعميل وشركة الخدمات بحيث تقوم الشركة بإرسال الفواتير المستحقة على العميل بشكل دوري إلى البنك مباشرة وتسديد قيمة هذه الفواتير من حسابات العميل آلياً دون الرجوع للعميل.
- وحول ما سبق يتبين بأن البنوك تعمل على زيادة نشر استخدام ثقافة البنوك الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية ومما ساعد في ذلك إقبال العملاء على مواكبة التطور في هذا المجال لمواجهة التحديات التي تواجه كليهما وقد سعت البنوك لتطوير الخدمات الإلكترونية التي تقدمها وتطوير البرامج التي تزيد من فعالية هذه الخدمات والتي تعمل بشكل وثيق مع التطور في عالم الاتصالات حيث كل يوم هنالك جديد في كلا المجالين، وتتنافس البنوك فيما بينها لزيادة حصتها السوقية من العملاء الذي بدوره يزيد الأرباح ويعطي قدرة على الاستمرارية، ولقد تطورت خدمات البنك الإلكترونية وتعددت وسائل تقديم تلك الخدمات وقنوات استقبال المخصصة لتلك الوسائل وزادت فعاليتها وبرزت مزاياها وأصبحت من أساسيات العمل المصرفي.

١- توصيف عينة الدراسة خصائص عينة الدراسة لأبعاد " تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية" البيانات الأساسية والتي تشمل: (المؤهل العلمي - الإدارة التابع لها -سنوات الخبرة- البنوك محل الدراسة) كما يتضح في الجداول الآتية.

١- المؤهل العلمي:

جدول (٢)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً لمتغير (المؤهل العلمي)

الترتيب	النسبة %	العدد	التوزيع	المتغير
١	٦١,٥	١٢٠	بكالوريوس	المؤهل العلمي
٢	٢٤,٦	٤٨	ماجستير	
٣	١٣,٨	٢٧	دكتوراه	
-	١٠٠	١٩٥		الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- أن توزيع مفردات عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي يشير إلى أن أعلى فئة مؤهل (بكالوريوس)، حيث يحوزون نسبة (٦١,٥٪)، ثم تأتي فئة مؤهل (ماجستير) يحوزون نسبة (٢٤,٦٪)، وأخيراً فئة مؤهل (دكتوراه)، بنسبة (١٣,٨٪) وفقاً لردود مفردات عينة الدراسة.

٢- الإدارة التابع لها:

جدول (٣)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً لمتغير (الإدارة التابع لها)

الترتيب	النسبة %	العدد	التوزيع	المتغير
٣	١٧,٩	٣٥	إدارة عليا	الإدارة
٢	٣٠,٨	٦٠	إدارة مالية	
١	٣٧,٤	٧٣	إدارة الإلتزام والحوكمة	
٤	١٣,٨	٢٧	إدارة المراجعة الداخلية	
-	١٠٠	١٩٥		الإجمالي

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

تم توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الإدارة التابع لها إلى أربعة فئات، ونجد أعلى فئة إدارية (إدارة الإلتزام والحوكمة)، حيث يحوزون نسبة (٣٧,٤٪)، ثم فئة إدارية (إدارة مالية) بنسبة (٣٠,٨٪)، وفي الترتيب الثالث فئة إدارية (إدارة عليا) بنسبة (١٧,٩٪)، وأخيراً فئة إدارية (إدارة المراجعة الداخلية)، بنسبة (١٣,٨٪)، وفقاً لردود مفردات عينة الدراسة.

٣- سنوات الخبرة:

جدول (٤)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً لمتغير (سنوات الخبرة)

الترتيب	النسبة %	العدد	التوزيع	المتغير
٤	١٣,٣	٢٦	أقل من ٥ سنوات	سنوات الخبرة
٣	٢٠,٥	٤٠	من ٥ وأقل من ١٠ سنوات	
١	٣٦,٩	٧٢	من ١٠ وأقل من ١٥ سنة	
٢	٢٩,٢	٥٧	أكبر من ١٥ سنة	
-	١٠٠	١٩٥		الإجمالي

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- تم توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة الى اربعة فئات، وتشير النتائج الى أن أعلى فئة خبرة (من ١٠ وأقل من ١٥ سنة)، حيث يحوزون نسبة (٣٦,٩٪)، يليها فئة خبرة (أكبر من ١٥ سنة) بنسبة (٢٩,٢٪)، ثم فئة خبرة (من ٥ وأقل من ١٠ سنوات) بنسبة (٢٠,٥٪)، وأخيراً فئة (أقل من ٥ سنوات)، بنسبة (١٣,٣٪)، وفقاً لردود مفردات عينة الدراسة.

٤- البنوك محل الدراسة:

جدول (٥)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة طبقاً لمتغير (البنوك محل الدراسة)

الترتيب	النسبة %	العدد	التوزيع	المتغير
٢	٣٠,٨	٦٠	البنك الاهلي المصري	البنوك محل الدراسة
١	٤١	٨٠	البنك التجاري المصري	
٣	٢٨,٢	٥٥	بنك مصر	
-	١٠٠	١٩٥	الإجمالي	

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- تم توزيع مفردات عينة الدراسة حسب البنوك محل الدراسة شاملة ثلاثة بنوك ، وتشير النتائج الى أن أعلى استجابة لصالح (البنك التجاري المصري)، بنسبة (٤١٪)، يليه (البنك الاهلي المصري) بنسبة (٣٠,٨٪)، وأخيراً (بنك مصر) بنسبة (٢٨,٢٪) وفقاً لردود مفردات عينة الدراسة.

٢- معاملات الصدق والثبات :

١- معامل الثبات والصدق كرونباخ الفا (α) : Cronbach's Alpha

٢- الاتساق الداخلي Internal consistency

وفيما يلي نتائج اختبارات الثبات والصلاحية :

١- معامل الثبات والصدق كرونباخ الفا (α) : Cronbach's Alpha

-اعتمدت الدراسة الحالية على أدوات القياس سابقة الذكر بهدف التعرف على مدى وضوحها وفهمها ومدى مصداقيتها في قياس المتغيرات إلا انه بغرض التأكد من صدق الأداة المستخدمة قام الباحث باستخدام معامل الثبات الفاكرونباخ، لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة ، وقد تبين ان معامل الثبات لإجمالي محاور " تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية" قد بلغ (٠,٨٣٠) مما يدل على ان درجة الثبات الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي (الذي يمثل الجذر التربيعي للثبات)، حيث بلغ (٠,٩١١).

١-ان قيم معاملات " الثبات" لمحاور " تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية" اتسمت بالارتفاع وتراوح ما بين (٠,٧٥٨ ، ٠,٨٦١) وهي أكبر من (٠,٧) مما يعني القدرة علي الاعتماد علي تلك المقاييس

-أن قيم معاملات" الصدق" لمحاور " تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية" اتسمت بالارتفاع وتراوح ما بين (٠,٨٧٠ ، ٠,٩٢٧) وهي أكبر من (٠,٧) مما يعني القدرة علي الاعتماد علي تلك المقاييس.

وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٦)

معامل الثبات والصدق الذاتي لمحاور " تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية"

باستخدام معامل الفايرومباخ " Alpha cronbach

معامل الصدق validity	معامل ثبات ألفا كرونباخ reliability	عدد البند	المحاور
٠,٩٢٠	٠,٨٤٧	١١	١- دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية في دور المراجعة الداخلية بالبنوك المصرية
٠,٩٢٧	٠,٨٦١	١٤	٢- حول دور المراجعة الداخلية للحد من إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية
٠,٩١١	٠,٨٣٠	٣٣	إجمالي محاور: تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية.

الصدق البنائي:

ب-الاتساق الداخلي Internal consistency

قد تم حساب صدق الاتساق للمحاور " تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية" وذلك باستخدام معامل ارتباط (بيرسون) Pearson correlation لقياس العلاقة بين كل عبارة والدرجة الكلية لإجمالي الأبعاد المتعلقة بالدراسة.

٢- فيما يلي نتائج اختبارات الثبات والصلاحية لمحور(إنعكاسات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية علي تحسين إدارة المخاطر بالبنوك التجارية المصرية).

جدول رقم (٧)

الاتساق الداخلي لقياس علاقة كل عبارة بإجمالي المحور الذي تنتمي اليه

" إنعكاسات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية علي تحسين إدارة المخاطر بالبنوك التجارية المصرية "

م	العبارات	معامل الاتساق الداخلي
١	يتم فحص وتقييم إجراءات ووسائل البنك لمواجهة المخاطر الإلكترونية لتحسين جودة التقارير المالية.	**٠,٦٢٠
٢	يوجد لدي البنك سياسة واضحة وإجراءات محددة في متابعة المخاطر لتحسين جودة التقارير المالية.	**٠,٧٤١
٣	يتم الفصل بين مهام الموظفين الذين يقومون بأعمال متكاملة لتحسين جودة التقارير المالية.	**٠,٦٨٤
٤	يتم الإحتفاظ بنسخ إلكترونية عن تفاصيل العمليات الإلكترونية لتحسين جودة التقارير المالية.	**٠,٨٢٠
٥	لدي البنك إجراءات وقائية لمنع الدخول غير مصرح به لشبكاته مثل كلمات السر والتشفير لتحسين جودة التقارير المالية.	**٠,٧٥٠
٦	يطبق البنك إجراءات طوارئ لمواجهة انهيار أنظمة التشغيل لتحسين جودة التقارير المالية.	*٠,٥٩٩
٧	أنظمة التشغيل بالبنك مصممة بحيث تمنع دخول الفيروسات والإختراق لتحسين جودة التقارير المالية.	**٠,٦٥٤
٨	يقوم البنك باختبار أنظمة التشغيل واكتشاف مواطن القصور فيها لتحسين جودة التقارير المالية.	*٠,٥٣١
٩	يوجد فحص دوري للمكونات المادية لأنظمة التشغيل وصيانتها لتحسين جودة التقارير المالية.	**٠,٦٢٧
١٠	يوجد فحص دوري للبرامج وحمائتها من الفيروسات وتحديث لبرامج مكافحة الفيروسات لتحسين جودة التقارير المالية.	*٠,٥٣٠
١١	يتم فحص توصيلات التمديدات الكهربائية لأجهزة التخزين الإلكترونية لضمان استمرار الطاقة من خلال وسائل بديلة للطاقة لتحسين جودة التقارير المالية.	**٠,٧١٢
١٢	يتم الإحتفاظ بأكثر من نسخة من سجل العمليات الإلكترونية علي شكل أشرطة تخزين لتحسين جودة	**٠,٦٦٥

م	العبارات	معامل الاتساق الداخلي
	التقارير المالية.	
١٣	يتوفر خطط طوارئ لمواجهة المخاطر الإلكترونية التي تواجه البنك لتحسين جودة التقارير المالية.	*٠,٥٠١
١٤	يستخدم البنك أكثر من برنامج تطبيقي بحيث يتم الفصل جغرافيا بينهما لضمان الاستمرارية عند الطوارئ لتحسين جودة التقارير المالية.	**٠,٦٣٢

**تشير الى معنوية عند مستوى ٠,٠١

*تشير الى معنوية عند مستوى ٠,٠٥

تشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلي:

- صلاحية جميع البنود على مستوى إجمالي بعد (انعكاسات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية علي تحسين إدارة المخاطر بالبنوك التجارية المصرية)، حيث جاءت معاملات الاتساق الداخلي بمعنوية عند مستوى (٠,٠٥)، وقد تراوحت هذه المعاملات بين (٠,٥٠١ إلى ٠,٨٢٠)، الأمر الذي يعكس قوة قيم المعاملات ومدى اقترابها من الواحد الصحيح مما يعكس العلاقة بين العبارات المختلفة ومدى تمثيلها لمحور إنعكاسات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية علي تحسين إدارة المخاطر بالبنوك التجارية المصرية، وهذا ما يعكس على درجة مصداقية هذه الأبعاد.

٣- المحاور البحثية

توصيف متغيرات الدراسة، من خلال المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات البحثية، حيث يوضح من بيانات الجداول الخاصة بتلك الأبعاد، العبارات التي حازت على أعلى درجات الأهمية وأقل درجات الأهمية وذلك وفقاً لاستجابات مفردات عينة الدراسة، هذا وقد استخدم الباحث المتوسط المرجح والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل عبارة، لان الأهمية النسبية يعتد بها للوصول إلى نتائج ذات دلالة طبقاً لمقياس ليكرت الخماسي، فكلما زاد المتوسط المرجح زادت الأهمية النسبية للعبارة وكلما دل ذلك علي زيادة قوة الإتجاه نحو تقييم ودلالة متغيرات " تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية".

٢- إنعكاسات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية علي تحسين إدارة المخاطر بالبنوك التجارية المصرية: ويشتمل على ١٤ عبارة بحثية:

جدول (٨)

المقاييس الوصفية (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية والترتيب) لمحور إنعكاسات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية علي تحسين إدارة المخاطر بالبنوك التجارية المصرية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	الترتيب
١	يتم فحص وتقييم إجراءات ووسائل البنك لمواجهة المخاطر الإلكترونية لتحسين جودة التقارير المالية.	٤,٠٨	٠,٦٢	٨١,٤١	١
٢	يوجد لدي البنك سياسة واضحة وإجراءات محددة في متابعة المخاطر لتحسين جودة التقارير المالية.	٢,٣٤	١,٤١	٤٦,٨٠	١٤
٣	يتم الفصل بين مهام الموظفين الذين يقومون بأعمال متكاملة لتحسين جودة التقارير المالية.	٢,٦٥	١,٤٢	٥٣,٠٠	١٢
٤	يتم الإحتفاظ بنسخ إلكترونية عن تفاصيل العمليات الإلكترونية لتحسين جودة التقارير المالية.	٤,٠٧	٠,٧٤	٨١,٤٠	٢
٥	لدي البنك إجراءات وقائية لمنع الدخول غير مصرح به لشبكاته مثل كلمات السر والتشفير لتحسين جودة التقارير المالية.	٣,٨٧	٠,٦٤	٧٧,٤٠	٤
٦	يطبق البنك إجراءات طوارئ لمواجهة انهيار أنظمة التشغيل لتحسين جودة التقارير المالية.	٢,٥٨	١,٣١	٥١,٦٠	١٣
٧	أنظمة التشغيل بالبنك مصممة بحيث تمنع دخول الفيروسات	٢,٩٢	١,٤٤	٥٨,٤٠	١٠

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية %	الترتيب
	والإختراق لتحسين جودة التقارير المالية.				
٨	يقوم البنك باختبار أنظمة التشغيل واكتشاف مواطن القصور فيها لتحسين جودة التقارير المالية.	٣,٧٧	٠,٧٦	٧٥,٢١	٥
٩	يوجد فحص دوري للمكونات المادية لأنظمة التشغيل وصيانتها لتحسين جودة التقارير المالية.	٢,٨٤	١,٣٨	٥٦,٨٠	١١
١٠	يوجد فحص دوري للبرامج وحمايتها من الفيروسات وتحديث لبرامج مكافحة الفيروسات لتحسين جودة التقارير المالية.	٣,٢٠	١,٢٨	٦٤,٠٠	٧
١١	يتم فحص توصيلات التمديدات الكهربائية لأجهزة التخزين الإلكترونية لضمان استمرار الطاقة من خلال وسائل بديلة للطاقة لتحسين جودة التقارير المالية.	٣,٩٦	٠,٧٩	٧٩,٢٠	٣
١٢	يتم الاحتفاظ بأكثر من نسخة من سجل العمليات الإلكترونية علي شكل أشرطة تخزين لتحسين جودة التقارير المالية.	٣,٧٦	٠,٧٨	٧٥,٢٠	٦
١٣	يتوفر خطط طوارئ لمواجهة المخاطر الإلكترونية التي تواجه البنك لتحسين جودة التقارير المالية.	٣,٠٣	١,٣٥	٦٠,٦٠	٩
١٤	يستخدم البنك أكثر من برنامج تطبيقي بحيث يتم الفصل جغرافيا بينهما لضمان الاستمرارية عند الطوارئ لتحسين جودة التقارير المالية.	٣,١٨	١,٤٥	٦٣,٦٠	٨
	المتوسط العام	٣,٣٦	٠,٥٦	٦٧,٢٥ %	-

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويوضح الجدول السابق الآتي:

- المتوسط العام لاجمالي محور " إنعكاسات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية علي تحسين إدارة المخاطر بالبنوك التجارية المصرية " بلغ (٣,٣٦)، بإنحراف معياري قدره (٠,٥٦)، وبأهمية نسبية (٦٧,٢٥%)، وهذا يعني أن اتجاهات مفردات العينة نحو محور (إنعكاسات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية علي تحسين إدارة المخاطر بالبنوك التجارية المصرية) تميل إلى الموافقة والموافقة لحد ما.

- هذا وقد تراوحت المتوسطات الحسابية من (٢,٣٤ إلى ٤,٠٨)، وباهمية نسبية من (٤٦,٨٠% إلى ٨١,٤١%).

-وتعد العبارات الأكثر ايجابية على الترتيب (يتم فحص وتقييم إجراءات ووسائل البنك لمواجهة المخاطر الإلكترونية لتحسين جودة التقارير المالية)، (يتم الاحتفاظ بنسخ إلكترونية عن تفاصيل العمليات الإلكترونية لتحسين جودة التقارير المالية)، (يتم فحص توصيلات التمديدات الكهربائية لأجهزة التخزين الإلكترونية لضمان استمرار الطاقة من خلال وسائل بديلة للطاقة لتحسين جودة التقارير المالية)، باهمية نسبية (٨١,٤١%)، (٨١,٤٠%)، (٧٩,٢٠%)

- أما العبارات الأقل ايجابية على الترتيب (يطبق البنك إجراءات طوارئ لمواجهة انهيار أنظمة التشغيل لتحسين جودة التقارير المالية)، (يوجد لدي البنك سياسة واضحة وإجراءات محددة في متابعة المخاطر لتحسين جودة التقارير المالية)، باهمية نسبية (٥١,٦٠%)، (٤٦,٨٠%)، وفقا لردود عينة الدراسة.

نتائج اختبارات الفروض الإحصائية

فروض الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة وأهداف الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية:

١- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لدور محددات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية بالبنوك التجارية المصرية في تطوير دور المراجعة الداخلية

٢- توجد علاقة ذات دلالة معنوية لتطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية.

١-الفرض الأول:

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لدور محددات الإفصاح عن العمليات المصرفية الإلكترونية بالبنوك التجارية المصرية على دور المراجعة الداخلية.

تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولاً: معامل الارتباط لقياس العلاقة: بين دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية ودور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية المصرية

- باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (٩)

العلاقة بين " تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية" باستخدام معامل ارتباط بيرسون

النتيجة (الدلالة)	مستوى المعنوية	معامل الارتباط (r)	المتغيرات
دالة	**٠,٠١	٠,٧٨٠	إجمالي محوري: تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية.

**دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين إجمالي دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية ودور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة ، حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٨٠) بمستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

اثبات الفرض:

تم اثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية ودور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

ثانياً: تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear regression

- لقياس تأثير دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية ودور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية في تطوير دور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة

Sig. T	T. Value	R2	Beta	المتغير
**٠,٠١	١٧,٣١٥	٪٦٠,٨	٠,٧٨٠	دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية
			٠,٩١٠	المعامل الثابت Constant
			٪٦٠,٦	معامل التحديد المعدل Adj. R2
			٢٩٩,٨٢٤	قيمة F
			**٠,٠١	معامل جوهرية النموذج (Sig. F)

*داله عند ٠,٠٥

**داله عند ٠,٠١

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ويتضح من الجدول السابق ما يلي :

١-يشير معامل التحديد R2 الى ان بعد (دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية) يفسر حوالي ٦٠,٨٪ من التباين في أبعاد الأثار المترتبة على دور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة ، وأن باقي النسبة يرجع لعوامل أخرى.

٢-باستخدام اختبار (t.test) نجد أن المتغير المستقل (دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية)، ذو تأثير معنوي على المتغير التابع (دور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية المصرية) محل الدراسة، حيث بلغت قيمة "ت" (١٧,٣١٥) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٣-يشير معامل جوهرية النموذج (Sig. F) الى معنوية هذه النتائج عند مستوى دلالة قدره (٠,٠٥) ، حيث بلغت قيمة "ف" (٢٩٩,٨٢٤) وتؤكد اشارات معاملات هذا النموذج على ايجابية هذه العلاقة.

٤-اختبار اعتدالية المتغير التابع :

من فروض الانحدار أن الأخطاء تنتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري ٠,٩٩ ، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي.

٥ - معادلة النموذج:

دور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة = ٠,٩١٠ + ٠,٧٨٠ دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية

اثبات الفرض :

- قبول الفرض الإحصائي بوجود تأثير ايجابي ذات دلالة إحصائية بين دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية في تطوير دور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

٢-الفرض الثاني:

يوجد علاقة ذات دلالة معنوية لدور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية بالبنوك التجارية المصرية.

تم اختبار الفرض: من خلال معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

أولاً: معامل الارتباط لقياس العلاقة: بين محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية ودور المراجعة الداخلية في البنوك التجارية المصرية

- باستخدام معامل ارتباط بيرسون.

جدول رقم (١١)

العلاقة بين " دور المراجعة الداخلية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية بالبنوك التجارية المصرية " باستخدام معامل ارتباط بيرسون

م	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١-	قيام إدارة المراجعة الداخلية بتوحيد أساليب مراجعة خدمات البنوك الإلكترونية بشكل دوري يسهم في تحقيق كفاءة هذه الخدمات قبل اعتمادها.	٤,٤١	٠,٧٢
٢-	تعمل إدارة المراجعة الداخلية علي التأكد من مدي موثوقية مزود خدمات البنوك الإلكترونية مع عدم التدخل في إبرام العقد مع مزود خدمات البنوك الإلكترونية.	٤,٣٦	٠,٦٣
٣-	يعتبر التأكد من نظم الحماية المقدمة ومدي موثوقيتها من مزودي الخدمة هي أحد مهام إدارة المراجعة الداخلية.	٤,٣٦	٠,٧٣
٤-	لا تعد من مهام إدارة المراجعة الداخلية توفير اتصال مباشر بينها وبين إدارة المخاطر الإلكترونية، وبين ومزود الخدمات البنوك الإلكترونية.	١,٥٦	٠,٨٩
٥-	يعد إجراء عملية مراجعة مكثفة لتقييم وتحليل المخاطر ونقاط الضعف في تكنولوجيا البنوك الإلكترونية أحد مهام إدارة المراجعة الداخلية التي تستعين بها.	٤,٤٢	٠,٧٢
٦-	ليس من مهام إدارة المراجعة الداخلية أن تعمل علي توحيد أساليب ومنهجيات لمراجعة تكنولوجيا البنوك الإلكترونية.	١,٧٤	١,١
٧-	تعمل إدارة المراجعة الداخلية علي إجراء تقييم مستمر لأداء كلا من إدارة المخاطر الإلكترونية، والرقابة الداخلية للتأكد من أن كلا منهم يقوم بدوره بكفاءة داخل البنك.	٤,٤٢	٠,٧٦
٨-	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعطاء تأكيدات بأن إدارة المخاطر قامت بتقييم مخاطر البنوك الإلكترونية بشكل صحيح.	٤,٢٣	٠,٩٠
٩-	لا تقوم إدارة المراجعة الداخلية بعمليات تقديم التقارير عن المخاطر الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيا البنوك الإلكترونية التي تتعرض لها.	١,٦٦	٠,٩٨

يتضح من الجدول السابق:

وجود اتفاق بين عينة الدراسة علي أن وجود علاقة بين تكنولوجيا البنوك الإلكترونية ودور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الإلكترونية حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجمالي عينة الدراسة لكلا من متغيرات العبارة الأولى مقدار (٣,٦٧٣).

كما أن الانحراف المعياري لجميع المتغيرات أقل من الواحد الصحيح مما يعني عدم وجود تشتت في إجابات العينة محل البحث وأن كل الإجابات تقترب من الوسط الحسابي للمتغير، ولكن قد اختلفت قيمة الانحراف المعياري للعبارة السادسة حيث بلغ (١,١) ويدل ذلك علي وجود تشتت لعينة الدراسة حول هذا المتغير، كما أن هناك اتفاق علي المتغيرات الهامة لتحقيق العلاقة بين تكنولوجيا البنوك الإلكترونية ودور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الإلكترونية، وقد جاء ترتيبها تنازلياً كما يلي:

- تساوت قيمة الوسط الحسابي لكلا من العبارة الخامسة يعد إجراء عملية مراجعة مكثفة لتقييم وتحليل المخاطر ونقاط الضعف في تكنولوجيا البنوك الإلكترونية، والرقابة الداخلية للتأكد من أن كلا منهم يقوم بدوره بكفاءة وفاعلية جداول المؤسسة" حيث بلغ (٤,٤٢)
- ويلبها العبارة الأولى قيام إدارة المراجعة الداخلية بتوحيد أساليب مراجعة خدمات البنوك الإلكترونية بشكل دوري يسهم في تحقيق كفاءة هذه الخدمات قبل اعتمادها" حيث بلغ قيمة الوسط الحسابي (٤,٤١)
- ويلبها وقد تساوت قيمة الوسط الحسابي لكلا من العبارة الثالثة والعبارة الثانية من "تعمل إدارة المراجعة الداخلية علي التأكد من مدي موثوقية مزود خدمات البنوك الإلكترونية"، "يعتبر التأكد من نظم الحماية المقدمة ومدي موثوقيتها من مزودي الخدمة هي أحد مهام إدارة المراجعة الداخلية" وبلغت (٤,٣٦)، ويلبها العبارة الثامنة "تقوم إدارة المراجعة الداخلية بإعطاء تأكيدات بأن إدارة المخاطر قامت بتقييم مخاطر البنوك الإلكترونية بشكل صحيح" حيث بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة (٤,٢٣).
- كانت قيمة الوسط الحسابي لكلا من العبارة السادسة " ليس من مهام إدارة المراجعة الداخلية أن تعمل علي توحيد أساليب ومنهجيات لمراجعة تكنولوجيا البنوك الإلكترونية" وبلغت قيمته (١,٧٤)، كما بلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة (١,٦٦) للمتغير التاسع " لا تقوم إدارة المراجعة الداخلية بعمليات تقديم التقارير عن المخاطر الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيا البنوك الإلكترونية التي تتعرض لها".

ثانياً: اختبار مان ويتني

جدول رقم (١٢)
نتائج اختبار مان ويتني لمتغيرات المحور الأول

المتغير	مقياس مان ويتني	مستوي المعنوية
X1.1	4888.500	0.338
X1.2	5266.500	0.867
X1.3	4572.500	0.110
X1.4	4137.500	0.010
X1.5	5209.500	0.775
X1.6	4695.000	0.177
X1.7	4982.500	0.446
X1.8	4652.000	0.155
X1.9	4608.000	0.124

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي مستوى معنوية ٠,٠٥

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة، وذلك فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة الميدانية الخاصة بتحليل أثر تكنولوجيا البنوك الإلكترونية علي دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الإلكترونية بالبنوك المصرية.

أولاً: نتائج الدراسة

١- النتائج النظرية:

١. يتوفر لدي البنوك التجارية المصرية الأطر الفنية والرقابية اللازمة لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية.
٢. يتوفر لدي البنوك التجارية المصرية أنظمة فعالة لمواجهة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية.
٣. يتوفر لدي البنوك الإفصاح والشفافية اللازمين لمواجهة المخاطر التي تواجه العمليات المصرفية الإلكترونية.
٤. يوجد لدي البنوك التجارية المصرية استراتيجيات وسياسة معتمدة من مجلس الإدارة لتقييم وإدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية وتعمل البنوك علي مراجعة وتطوير هذه السياسة.
٥. تقوم دوائر وأقسام المخاطر في البنوك بدورها في متابعة وإدارة مخاطر العمل الإلكتروني بفاعلية.
٦. أظهرت الدراسة اهتمام البنوك بإجراءات العمل التي تساهم في ضمان فعالية أنظمة التشغيل مثل وجود خطط طوارئ، ووسائل منع الاختراق والفيروسات ووسائل تخزين البيانات ولكن يوجد ضعف في عملية متابعة وفحص أنظمة التشغيل.
٧. تهتم البنوك بتوعية العملاء حول أهمية تأمين بياناتهم من خلال استخدام كلمات السر وسياسة الخصوصية وتوقيعهم علي عقود لهذه الخاصية، كما تقوم بتوعيتهم بإجراءات استخدام الخدمات الإلكترونية.

٢- النتائج الإحصائية

توصل الباحث إلى عدد من النتائج الإحصائية الخاصة بتطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية" دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الإحصاء التحليلي كما يلي:

الفرض الأول:

باستخدام معامل ارتباط بيرسون واستخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط:

تم إثبات وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين تطوير دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالبنوك الإلكترونية في البنوك التجارية المصرية محل الدراسة حيث بلغ معامل الارتباط (٠,٧٨٠)، وتم قبول الفرض الإحصائي بوجود تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين دور محددات الإفصاح عن العمليات الإلكترونية على دور المراجعة الداخلية ويعتبر هذا التأثير معنوي طبقاً لمعامل التحديد R2 الذي بلغ ٦٠,٨٪.

الفرض الثاني:

باستخدام معامل ارتباط مان ويتني :

- وجود اتفاق بين عينة الدراسة علي أن وجود علاقة بين تكنولوجيا البنوك الإلكترونية ودور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الإلكترونية حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجمالي عينة الدراسة لكلا من متغيرات العبارة الأولى مقدار (٣,٦٧٣).
 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة، وذلك فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة الميدانية الخاصة بتحليل أثر تكنولوجيا البنوك الإلكترونية علي دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر الإلكترونية بالبنوك المصرية
- ثانياً: توصيات الدراسة**

١. ضرورة زيادة الاهتمام من قبل العاملين بالبنوك التجارية المصرية بالإبلاغ عن مخاطر العمليات التي تشرفون علي إدارتها والإبلاغ عنها بشكل فوري للإدارة العليا في البنك
٢. ضرورة زيادة الجهود نحو تطوير أداء وكفاءة العاملين من خلال التدريب حول مستجدات العمل المصرفي الإلكتروني والمخاطر التي تواجهه.
٣. ضرورة إخضاع معاملات دائرة المخاطر لعملية تدقيق داخلي، مع زيادة الاهتمام بعملية فحص سلامة أنظمة التشغيل والإبلاغ عن المخاطر أولاً بأول وإثباتها في تقارير دورية وتعريف العاملين بها، إلي جانب الإجراءات التي يتم اتخاذها لتفادي وقوع مثلثاتها مستقبلاً.

قائمة المراجع:

- الزبن، سليمان ضيف الله، التحويل الإلكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القانونية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢
- سعيد، أحمد محمد، "دراسة بيان العلاقة بين خصائص ممارسة المراجعة الداخلية والأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن في ظل تطبيق آليات إدارة المخاطر المدرجة خلال الفترة من العام ٢٠١٠ حتى ٢٠١٨" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، عمان، الأردن، ٢٠٢٠
- سمرة، ياسر محمد السيد، إطار مقترح لرفع مستوى أداء المراجعة الداخلية لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الشركات المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد ٣، المجلد ٣٥، ٢٠١١
- الطائي، محمد عبد حسين، التجارة الإلكترونية – المستقبل الواعد للأجيال القادمة عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠
- عبد السلام، إيناس محمد، "تأثير نظم وخصائص المراجعة الداخلية على المخاطر الإنتمانية وإنعكاسها على ربحية البنوك المصرية"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٢٠٢٠.
- الفرجاني صلاح الدين محمد، مخاطر العمليات المصرفية عبر الحدود باستخدام شبكة الانترنت، مجلة المال والاقتصاد، ٢٠١٦.
- محمد، زياد الدين & السيبراي، عمر عبد الله، "قياس درجة التزام البنوك التجارية بتطبيق معايير الخصائص والأداء لممارسة المراجعة الداخلية وأثر ذلك على العائد والمخاطرة دراسة حالة في البنوك السودانية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، الكلية، كلية الأعمال، ٢٠١٩
- مروة ياسر عبد العزيز، "قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في البنوك التجارية ومحدداته في ضوء مقررات لجنة بازل"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠١٥
- مندور، عصام عمر أحمد، البنوك الوضعية والشرعية النظام المصرفي – نظرية التمويل الإسلامي، البنوك الإسلامية، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣
- نور الدين، أحمد قايد، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٥
- الوردات، خلف عبد الله، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٧

Christian M, McNamara and al, Swiss finish to basel III, www.ssern.com, 2015

Jonall,Holan, "The effect of internal audit practice on liquidity and credit risk in commercial banks in India" Journal of Social Information, 12(6), 15-22, 2019

Lukorito , j ola "The effect of internal audit standards on risk management in commercial banks in Ukraine" he board and the audit committee. Available at SSRN 686, 2019

R. M. Mash'al, Internal Audit Roles in Risk Management from, 2012